STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي



ورقة احاطة

مدينة تعز تحت الحصار

انفراج تمويني قصير يُجهضه إغلاق شامل للطرق

نوفمبر 2026

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) | سلسلة الإحاطات الاقتصادية والإنسانية حول تعز

تعز تحت الحصار:

انفراج تمويني قصير يُجهضه إغلاق شامل للطرق

الإحاطة الرابعة منذ بدء التصعيد العسكري الأخير في محافظة تعز — نوفمبر 2026

فترة الرصد: 24 أكتوبر – 8 نوفمبر 2026

تبني على الإحاطة الثالثة الصادرة في 21 أكتوبر 2026

جدول المحتويات

أولًا: ما الذي تغيّر منذ الإحاطة الثالثة؟ 4
ثانيًا: الطرق والوصول: من منفذ واحد إلى لا منفذ 5
ثالثًا: التداعيات الاقتصادية 5
أ. الغذاء والأسعار: تراجع نسبي فوق مستوى مرتفع 5
ب. فجوة الإمداد: المؤشر الأهم خلف الأسعار 6
ج. المشتقات النفطية والغاز: انفراج رسمي قصير فوق سوق سوداء راسخة 7
د. النشاط التجاري ومصادر الدخل والإيرادات المحلية 8
رابعًا: التداعيات الإنسانية والخدمية 8
أ. المياه والإصحاح البيئي وتكدس النفايات 8
ب. الصحة: من نقص الإمداد إلى توقف الخدمة 9
ج. النزوح والتعليم والمساعدات 9
خامسًا: التقدير للأسبوعين إلى الأربعة المقبلة 10
سادسًا: التوصيات العاجلة 10

أبرز ما تخلص إليه الإحاطة الرابعة

- **انفراج مؤقت :** في 31 أكتوبر بدأ بيع البنزين عبر محطات رسمية في مدينة تعز بسعر 34,500 ريال للدبة سعة 20 لترًا (1,725 ريالًا للتر)، بعد أسابيع من الاعتماد على السوق السوداء التي بلغ فيها السعر 55 ألف ريال في 24 أكتوبر. غير أن التوزيع ظل مقيدًا بحصص، ولم يصمد الانفراج أسبوعا لتعود الأزمة مجددا.
- **إغلاق شامل:** في 2 نوفمبر أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة أن «جميع الطرق المؤدية إلى المدينة مغلقة الآن بسبب القتال، ولا تصل أي إمدادات تجارية». وفي 6 نوفمبر أُعيد إغلاق طريق كربة – الصُحي الرابط بين لحج وتعز بعد فتحه ساعتين فقط، فيما ظل طريق هيجة العبد مغلقا منذ أكثر من شهر.
- **السلعة تدخل الآن من الجهة الأخرى وبسعر مضاعف:** أفاد مدير مكتب الصناعة والتجارة في تعز المركز بأن تدفق الغذاء والوقود والغاز "" توقف نهائيا "، عدا كميات تصل عبر الحوبان – البرح – البيرين بأسعار مناطق سيطرة جماعة الحوثي، أي «سعر مضاعف» للسائد في المدينة.
- **فجوة في المعروض السلعي في أسواق تعز:** تُظهر بيانات رسمية اطّلع عليها المركز فجوات بلغت 88% في الأرز و61% في الزيت والسمن و100% في اللحوم والأسماك والأجبان خلال الفترة 1–20 أكتوبر، و96% في البنزين و98% في الديزل و97% في الغاز المنزلي.
- **توقف مشاريع تنموية :** فقدت أكثر من 15 ألف أسرة مصادر دخلها، وتوقف 19 مشروعًا تنمويًا وتعطلت 15 اتفاقية مع منظمات دولية غير حكومية، وغادر 21 موظفًا أمميًا وأُغلق مكتب الأمم المتحدة في المدينة، مع انعدام شبه كامل للإيرادات المحلية.
- **الخدمات على حافة التوقف:** تراجعت تغطية المياه في المدينة من 30% إلى 8.2%، وفقد نحو 250 ألف شخص الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، و12 مستشفى مهددة بالإغلاق، وسُجلت أكثر من 1,400 حالة إسهال مائي حاد واشتباه كوليرا في أسبوع واحد، فيما تتراكم 550–600 طن من النفايات يوميًا مع استمرار منع جماعة الحوثي لناقلات النفايات من الوصول إلى المكان المخصص لذلك خارج المدينة.

أولًا: ما الذي تغيّر منذ الإحاطة الثالثة؟

رصدت الإحاطة الثالثة للمركز، الصادرة في 21 أكتوبر 2026، وضعًا اتسم بانفراج تمويني هش، مع اختناقات مستمرة في طرق الوصول إلى المدينة: عادت السلع الغذائية إلى معظم المحال المرصودة نتيجة شحنات محدودة ومخزون سابق لدى التجار، بينما ظل طريق الضباب – المدينة المنفذ البري الوحيد العامل، يُفتح لنحو بضع ساعات يوميًا مع إغلاقات متكررة.[1]

تغطي هذه الإحاطة الرابعة الفترة من 24 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 2026، وتوثق تحولًا من نوع مختلف جرى على مرحلتين، ففي الأسبوع الأخير من أكتوبر اتسعت رقعة الانفراج: تراجعت أسعار عدد من السلع الغذائية، ودخلت مقطورة غاز منزلي ثانية، وبدأ في 31 أكتوبر بيع البنزين عبر المحطات الرسمية بالسعر المعتمد لأول مرة منذ بدء التصعيد. ثم انقلب المسار خلال أيام: فمع مطلع نوفمبر أُغلقت الطرق المتبقية، وأعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في 2 نوفمبر أن «جميع الطرق المؤدية إلى المدينة مغلقة الآن بسبب القتال، ولا تصل أي إمدادات تجارية».[2]

لم يكن الانفراج المرصود في أواخر أكتوبر تعافيا وإنما يؤكد واقعا يتمثل بأن المدينة باتت تعتمد على ممر واحد قابل للإغلاق في أي لحظة، وأن أي تحسن في الأسعار أو التوافر يبقى معلقًا على قرار عسكري تتخذه جماعة الحوثي لا على استعادة سلاسل الإمداد.

[1] مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، «مدينة تعز تحت الحصار: انفراج تمويني هش »، الإحاطة الثالثة، 21 أكتوبر 2026.

[2] UN News, «World News in Brief: healthcare crisis in Yemen's Taiz and Afghanistan…», 2 November 2026 news.un.org/en/story/2026/11/1168723.

ثانيًا: الطرق والوصول: إغلاق المنفذ الوحيد

تقع مدينة تعز، ثالث كبرى المدن اليمنية، في الجنوب الغربي من البلاد، وتعتمد كليًا على طرق برية تربطها بميناء عدن وبمحافظتي لحج والتربة لتأمين الغذاء، والوقود والغاز والأدوية. ومنذ بدء التصعيد العسكري في 5 أكتوبر 2026 وسيطرة جماعة الحوثي على مديريات محيطة بالمدينة، تقلصت هذه الطرق تباعًا حتى بقي طريق الضباب – المدينة منفذًا وحيدًا يُفتح لساعات متقطعة.

وخلال فترة الرصد، لم تسجل مؤشرات على استعادة حركة تجارية منتظمة. فقد ظل معظم الطرق الرئيسية والفرعية معطلًا، مع تكرار إغلاق طريق الضباب. ووثق فريق المركز الميداني ممارسات تزيد كلفة النقل على نحو مباشر، أبرزها إجبار بعض الشاحنات الداخلة إلى المدينة، عند مفرق جبل حبشي، على تفريغ حمولتها ونقلها إلى شاحنات أخرى قبل السماح لها بالدخول. وهذا الإجراء يضيف كلفة وزمن إلى كل شحنة، وينتقل أثره مباشرة إلى سعر السلعة لدى المستهلك.[3]

وفي المقابل، جرت خلال الفترة محاولات لإدخال مواد أساسية من خلال ترتيبات استثنائية، حيث نسّقت السلطة المحلية في تعز مع مجموعة هائل سعيد أنعم لتسهيل إدخال مواد غذائية ومشتقات نفطية، كما تواصلت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتسهيل نقل كميات من الوقود والغاز موجودة في عدن ولحج إلى تعز، تشمل نحو 1.5 مليون لتر من البنزين ومليوني لتر من الديزل و52 مقطورة غاز منزلي.[4] وفي 4 نوفمبر أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إدخال أربع شاحنات محملة بأطقم جراحية ومستلزمات طبية أساسية إلى المدينة.[5]

غير أن هذه الترتيبات لم تتحول إلى تدفق مستمر لاحتياجات السكان من الغذاء والدواء. ففي إفادته إلى المركز، قال عبد الرحمن القليعة، مدير عام مكتب الصناعة والتجارة في تعز، إن الأوضاع «كانت بدأت بالتحسن نوعًا ما»، لكن إغلاق طريق هيجة العبد وطريق كربة أوقف «عملية تدفق السلع الغذائية والوقود والغاز نهائيًا»، باستثناء كميات تصل عبر مسار الحوبان – البرح – البيرين «وبأسعار المناطق غير المحررة " مناطق سيطرة جماعة الحوثي "، سعر مضاعف عن الأسعار السائدة بالمدينة».[6]

وتتسق هذه الإفادة مع ما نقلته مصادر إعلامية محلية عن إعادة جماعة الحوثي إغلاق طريق كربة – الصُحي الرابط بين محافظتي لحج وتعز في 6 نوفمبر، بعد فتحه ساعتين فقط، وعن بقاء طريق هيجة العبد مغلقًا منذ أكثر من شهر إثر تفجير جزء منه. وتبقى البدائل المتاحة، مثل طريقي القبيطة وحيفان، طرقًا جبلية وعرة وغير معبّدة في معظمها، يستغرق العبور منها إلى تعز أكثر من اثنتي عشرة ساعة.[7]

ويخلق هذا الوضع اختلالا مركبا ليس فقط في اختناقات السلع، وانما في تشوه سعري حيث يتم احتساب أسعار السلع وفقا للجهة القادمة منها مضافااليها كلفة النقل والمخاطر وزمن الانتظار الذي قد يستمر لأيام، وبذلك تتحول تعز من سوق متصل بشبكة طبيعية من الامدادات السلعية إلى مدينة مضطربة الأسعار وفقا لمصادرها وهو ما يمثل اختلالا بنيويا في هيكلية الاقتصاد المحلي وقواعد السوق.

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية

أ. الغذاء والأسعار: تراجع نسبي فوق مستوى مرتفع

أظهرت متابعة المركز خلال الفترة من 24 إلى 31 أكتوبر استمرار تراجع نسبي في أسعار عدد من السلع الأساسية مقارنة بمطلع أكتوبر. فقد بلغ سعر كيس دقيق السنابل (50 كغ) 46,500 ريال، ودقيق القمح 45,500 ريال، والأرز (10 كغ) 22 ألف ريال، والسكر (10 كغ) 13,300 ريال، وزيت الطعام (4 لترات) 12,800 ريال. وفي الخضروات، سُجل سعر كيلو البطاط عند 1,200 ريال، والطماطم 1,500 ريال، والبصل 2,500 ريال، فيما بلغت سلة البطاط (20 كغ) 20 ألف ريال وسلة الطماطم 25 ألف ريال.[8]

---

[3] رصد فريق مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي الميداني في مدينة تعز، 24–31 أكتوبر 2026 (أدلة ميدانية أولية غير منشورة؛ حُجبت هويات المصادر لاعتبارات الحماية).

[4] مكتب التخطيط والتعاون الدولي – محافظة تعز، تقرير عن تداعيات الحصار، اطّلع عليه المركز، أكتوبر/نوفمبر 2026 (وثيقة غير منشورة).

[5] Reuters, «Red Cross delivers essential medical supplies to Yemen's besieged Taiz city», 4 November 2026.

[6] إفادة عبدالرحمن القليعة، مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة تعز، إلى مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، وثّقها المركز في 8 نوفمبر 2026.

[7] المشاهد نت، «جماعة الحوثي تعيد إغلاق طريق كربة – الصُحي الرابط بين محافظتي لحج وتعز»، 6 نوفمبر 2026، almushahid.net/146002. لم يتحقق المركز من هذه الوقائع ميدانيًا بصورة مستقلة.

[8] رصد فريق المركز الميداني، مدينة تعز، 24–31 أكتوبر 2026، مصدر سابق. تعكس الأسعار نقاط البيع المرصودة ولا تمثل المدينة بكاملها.

وتؤكد التسعيرة الرسمية الصادرة عن مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة تعز ليوم 2 نوفمبر هذا الاتجاه النزولي المحدود، إذ سجلت سعر جملة كيس دقيق السنابل (50 كغ) عند 44 ألف ريال، والدقيق المخلوط 45 ألف ريال، والسكر البرازيلي (10 كغ) 13 ألف ريال، وسلة البصل الأبيض (30 كغ) 45 ألف ريال بعد أن كانت 80 ألفًا في التسعيرة السابقة.[9]

السلعة (الوحدة)	قبل التصعيد	17–21 أكتوبر (الإحاطة الثالثة)	24–31 أكتوبر (رصد المركز)	2 نوفمبر (تسعيرة رسمية، جملة)
دقيق السنابل (50 كغ)	38,000	50,000	46,500	44,000
القمح المطحون (50 كغ)	40000	50,000	45,500	45,000
الأرز (10 كغ)	—	22,500	22,000	23,000–20,500
السكر (10 كغ)	—	13,500	13,300	13,000
زيت الطعام (4 لترات)	—	19,500	12,800	12,000
البنزين (20 لترًا)	30000	65,000–60,000سوق سوداء	55,000سوق سوداء	34,500محطات رسمية
الديزل (20 لترًا)	44000	70,000	50,000سوق سوداء	46,000
الغاز المنزلي (أسطوانة 20 لتر)	10900	40,000–25,000	25,000سوق سوداء	9,500

المصدر: رصد المركز الميداني، والإحاطة الثالثة، وتسعيرة مكتب الصناعة والتجارة بتعز في 2 نوفمبر 2026. الأسعار بالريال اليمني. سعر ما قبل التصعيد للدقيق وفق مالكي محلات. «—» تعني عدم توافر سعر أساس موثق. أسعار 2 نوفمبر أسعار جملة رسمية معتمدة، وليست بالضرورة الأسعار المدفوعة فعليًا في التجزئة أو في السوق الموازية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى ان هذا التحسن يقاس على مستويات الارتفاع الكبير جراء الاحداث في مطلع أكتوبر وليس قبل التصعيد العسكري الأخير، فسعر كيس الدقيق الذي رصده المركز في أواخر أكتوبر (46,500 ريال) ظل أعلى بنحو 22 بالمئة من مستواه قبل التصعيد (38 ألف ريال وفق مالكي محلات، كما وثقته الإحاطة الثالثة). كما أن التحسن تحقق في مرحلة كانت الشحنات تدخل فيها فعليًا، وهي مرحلة انتهت مع إغلاق مطلع نوفمبر. ويقدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أسعار الأغذية الأساسية في المدينة ارتفعت بما لا يقل عن 50 بالمئةمنذ بدء الحصار.[10]

ب. فجوة الإمداد: المؤشر الأهم خلف الأسعار

بالإضافة إلى اضطراب الأسعار فإن فجوة اضطراب الامدادات تمثل سمة أكثر تأثيرا على السكان، حيث تم رصد فجوة واضحة بين الاحتياج الفعلي للسلع وبين الوارد الفعلي، وتُظهر البيانات الرسمية التي اطّلع عليها المركز، والمغطية الفترة من 1 إلى 20 أكتوبر، أن الفجوة كانت شبه كاملة في معظم السلع، وأن ما دخل المدينة لم يكن سوى جزء صغير من حاجتها.

السلعة	الاحتياج	الوارد	فجوة الإمداد
القمح	1,420 طنًا	3,734 طنًا	لا فجوة مسجلة*
الأرز	530 طنًا	61 طنًا	%88
السكر	450 طنًا	305 أطنان	%32
الزيت والسمن	1,460 طنًا	570 طنًا	%61
الأجبان	71 طنًا	صفر	%100
التونة	36 طنًا	0.09 طن	%99.8
المكرونة	18 طنًا	0.13 طن	%99
الطماطم	1,450 طنًا	800 طن	%45
اللحوم والأسماك	53.2 طنًا	صفر	%100
مواد غذائية متنوعة	216,000 كرتون	10,320 كرتونًا	%95
المشروبات والعصائر	39,000 كرتون	3,307 كراتين	%92

[9] مكتب الصناعة والتجارة – محافظة تعز، «قائمة التسعيرة السائدة في أسواق محافظة تعز ليوم الإثنين 2026/11/2»، وثيقة رسمية موقّعة ومختومة بحوزة المركز.

[10] يمن مونيتور نقلًا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 3 نوفمبر 2026، yemenmonitor.com.

السلعة	الاحتياج	الوارد	فجوة الإمداد
المياه المعدنية	80,000 كرتون	6,185 كرتونًا	%92
البهارات	7,000 كرتون	800 كرتون	%89
الزبادي والحقين	75,000 كرتون	10,890 كرتونًا	%85

المصدر: بيانات رسمية للفترة 1–20 أكتوبر 2026 اطّلع عليها المركز.

ويتقاطع هذا مع كشف الاحتياج الشهري والمخزون الاحتياطي الصادر عن مكتب الصناعة والتجارة بتاريخ 4 نوفمبر، والذي يرسم صورة أوضح لحجم الاختلال: فمقابل احتياج شهري يبلغ 31 ألف طن من القمح والدقيق، لم يتجاوز المخزون المسجل 2,600 طن والوارد 5,600 طن. وفي الأرز، مقابل احتياج 6,000 طن، بلغ الوارد 95 طنًا فقط. أما الغاز المنزلي فلم يُسجَّل له أي مخزون احتياطي، مقابل احتياج شهري يبلغ 926,200 أسطوانة ووارد لم يتجاوز 32,674 أسطوانة. وكذلك البنزين والديزل: لا مخزون احتياطي مسجل على الإطلاق.[11]

السلعة	الاحتياج الشهري	احتياج 14 يومًا	الوارد	المخزون الاحتياطي
القمح والدقيق (طن)	31,000	14,000	5,600	2,600
الأرز (طن)	6,000	2,800	95	2,500
السكر (طن)	5,400	2,500	550	2,000
الزيت والسمن (طن)	2,700	1,300	384	1,300
الحليب (طن)	10,200	4,700	580	4,200
الغاز المنزلي (أسطوانة)	926,200	432,000	32,674	لا يوجد
البنزين (لتر)	*550,000	2,600,000	502,985	لا يوجد
الديزل (لتر)	*350,000	1,600,000	325,450	لا يوجد

المصدر: مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة تعز، كشف الاحتياج الشهري والمخزون الاحتياطي، 4 نوفمبر 2026. (*) الأرقام مستنسخة كما وردت في الوثيقة الأصلية.

ج. المشتقات النفطية والغاز: استمرار السوق السوداء

في 24 أكتوبر بلغ سعر دبة البنزين سعة 20 لترًا نحو 55 ألف ريال، والديزل 50 ألف ريال في السوق السوداء، فيما وصل سعر أسطوانة الغاز المنزلي إلى 25 ألف ريال. وفي 31 أكتوبر، بدأ توزيع البنزين عبر عدد من المحطات الرسمية في المدينة بسعر 1,725 ريالًا للتر، أي 34,500 ريال للدبة، مع السماح بتعبئة 20 لترًا للسيارة وخمسة لترات للدراجة النارية ومنع تعبئة الجوالين.[12] كما دخلت مقطورة غاز منزلي ثانية منذ بدء الحصار وبيعت الأسطوانة منها بـ11,500 ريال.

والفارق بين السعر الرسمي (34,500 ريال) وسعر السوق السوداء (55 ألف ريال) قبل أسبوع واحد يعادل نحو 59%، وهو يعكس بصورة واضحة شحة المعروض من المشتقات النفطية الواصلة إلى تعز، ونظرا لذلك فإن الكميات تم بيعها بأسعار أدنى لكنها في الحقيقة بالكاد تكفي للمركبة الخاصة لأيام بسيطة، لكنها غير كافية لتشغيل شاحنة نقل بضائع أو مولد كهربائي لمنشأة تجارية.

أما حجم الاختلال البنيوي فتكشفه بيانات الفترة 1–20 أكتوبر: 128,735 لترًا من البنزين وردت مقابل احتياج يبلغ 3.5 ملايين لتر (فجوة 96%)، و48,660 لترًا من الديزل مقابل 2.22 مليون لتر (فجوة 98%)، و25,788 أسطوانة غاز منزلي مقابل 950 ألف أسطوانة (فجوة 97%).[13] وتتسق هذه النسب مع ما أعلنته السلطة المحلية في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في 28 أكتوبر، والذي أشار أيضًا إلى إغلاق 25 محطة وقود و30 وكالة غاز.[14]

---

[11] مكتب الصناعة والتجارة – محافظة تعز، «كشف الاحتياج الشهري والمخزون الاحتياطي»، وثيقة رسمية موقّعة بتاريخ 4 نوفمبر 2026 بحوزة المركز.

[12] رصد فريق المركز الميداني، 24–31 أكتوبر 2026، مصدر سابق؛ ويتطابق سعر التجزئة المسجل مع تسعيرة مكتب الصناعة والتجارة في 2 نوفمبر (1,725 ريالًا للتر من البنزين الممتاز، و2,300 ريال للتر من الديزل).

[13] بيانات رسمية للفترة 1–20 أكتوبر 2026 اطّلع عليها المركز، مصدر سابق. وتتطابق نسب الفجوة هذه مع ما أعلنه محافظ تعز في المؤتمر الصحفي في 28 أكتوبر 2026.

[14] مؤتمر صحفي لوزراء ومحافظي تعز ولحج، عدن، 28 أكتوبر 2026، كما نقلته وسائل إعلام يمنية، yemenfreedom.net/view/34881.

ولم يدم ذلك التحسن الجزئي، فقد أفاد مدير مكتب الصناعة والتجارة بأن ما دخل من وقود عبر شركة النفط قبل قطع الطريق بلغ نحو 230 ألف لتر، وهي كمية «لا تغطي احتياج خمسة أيام»، وأن الغاز الذي يدخل المدينة حاليًا لا يأتي من عدن بالسعر الرسمي بل يُوفَّر من مناطق سيطرة جماعة الحوثي بسعر مضاعف، وأن غاز الشركة اليمنية للغاز لم يدخل المدينة «منذ شهر تقريبًا».[15] وأفادت تقارير إعلامية في 4 نوفمبر بأن المخزون المتبقي من الديزل في المدينة يكفي لأقل من 48 ساعة.[16]

د. النشاط التجاري ومصادر الدخل والإيرادات المحلية

تتضاعف كلفة الحرب والحصار على مدينة تعز من خلال ضرب قاعدة النشاط الاقتصادي المحلي. فبحسب بيانات مكتب التخطيط والتعاون الدولي بتعز، فقدت أكثر من 15 ألف أسرة مصادر دخلها نتيجة تعطل الأنشطة المرتبطة بالنقل والمياه والوقود والخدمات، بالتزامن مع تراجع النشاط التجاري وارتفاع الأسعار. وتوقف 19 مشروعًا تنمويًا وتعطلت 15 اتفاقية أو مشروعًا مع منظمات دولية غير حكومية، كما غادر 21 موظفًا أمميًا وأُغلق مكتب الأمم المتحدة في المدينة. وتشير البيانات نفسها إلى انعدام الإيرادات المحلية، بما يحد من قدرة السلطة المحلية على تمويل النفقات التشغيلية والخدمات العامة في وقت تتصاعد فيه الاحتياجات.[17]

ويمثل هذا المسار حلقة مفرغة واضحة: إغلاق الطرق يرفع كلفة النقل ويقلص حجم التجارة، فتتراجع الإيرادات الضريبية والرسوم المحلية، فتضعف قدرة السلطة المحلية على تشغيل خدمات النظافة والمياه، فترتفع المخاطر الصحية وتزداد الأعباء على الأسر ذاتها التي فقدت دخلها. وتضاف إلى ذلك كلفة النقل الشخصي: فقد ارتفعت أجرة الراكب الواحد في السيارات المشتركة من عدن إلى تعز من 35 ريالًا سعوديًا إلى 100 ريال سعودي، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف.[18]

كما يفاقم انسحاب الفاعلين الدوليين او عدم قدرتهم على الوصول هذا الأثر: فإغلاق مكتب الأمم المتحدة وتعليق حركة العاملين في المجال الإنساني بين عدن وتعز طوال أكتوبر لا يعني فقط تقلص المساعدات، بل أيضًا فقدان المدينة لقناة تمويل خارجي كانت تضخ رواتب ومشتريات محلية في سوق تعاني أصلًا من شح السيولة.

رابعًا: التداعيات الإنسانية والخدمية

أ. المياه والإصحاح البيئي وتكدس النفايات

يبلغ الاحتياج اليومي لمدينة تعز نحو 35 ألف متر مكعب من المياه. وقد تراجعت نسبة التغطية من 30% قبل الحصار إلى 8.2% بعده، وفق ما أعلنته السلطة المحلية. ويرتبط هذا التراجع بخروج ثلاثة آبار في منطقة الضباب عن الخدمة بخسارة إنتاجية تقدر بنحو 1.5 مليون لتر يوميًا، إضافة إلى فقدان ثلاثة ملايين لتر يوميًا من إنتاج الآبار الخاصة في المنطقة ذاتها، وانخفاض إنتاج الآبار داخل المدينة بسبب نقص الديزل.[19]

وتاريخيًا، يعتمد نحو 71 بالمئة من مياه الشرب في المدينة على حقول آبار الضباب والمصادر المحيطة بها، وهو ما يفسر حدة الأثر عند فقدان السيطرة على هذه المنطقة أو تعذر الوصول إليها. وقد تضاعف سعر المتر المكعب المنقول بالصهاريج ثلاث مرات، ووصل إلى نحو 11 دولارًا أمريكيًا بعد تعطل خط الإمداد الرئيسي، فيما قُدِّر أن مخزون مياه الأمطار لا يكفي سوى أسبوع إلى أسبوعين. ومع اقتراب موسم الجفاف الشتوي ومحدودية قدرة خزان الضباب الجوفي، يرجَّح أن تزداد الفجوة المائية اتساعًا.[20]

أما النفايات الصلبة فتمثل اليوم أحد أخطر المسارات الصحية. فالمدينة تنتج ما بين 550 و600 طن من النفايات يوميًا، أي نحو 16,500 إلى 18,000 طن شهريًا، ولم تعد آليات النظافة قادرة على بلوغ المقلب الرئيسي الواقع غرب المدينة منذ 5 أكتوبر حيث منعت جماعة الحوثي وصول ناقلات النفايات إلى " مكب النفايات " المخصص لذلك خارج المدينة، إضافة إلى نفاد الوقود اللازم لتشغيلها. وقد تراكمت

---

[15] إفادة عبدالرحمن القليعة إلى المركز، 8 نوفمبر 2026، مصدر سابق. ويلاحظ المركز أن تقدير «خمسة أيام» لا يتسق مع احتياج الأربعة عشر يومًا الوارد في كشف المكتب نفسه (2.6 مليون لتر)، الذي تعادل بموجبه الكمية المذكورة يومًا واحدًا ونيفًا؛ ويرجَّح أن التقدير يستند إلى استهلاك مقنَّن أدنى من الاحتياج الكامل.

[16] الجزيرة، «حصار الحوثيين المستمر منذ شهر على تعز»، 4 نوفمبر 2026.

[17] مكتب التخطيط والتعاون الدولي – محافظة تعز، مصدر سابق.

[18] الجزيرة، 4 نوفمبر 2026، مصدر سابق.

[19] مؤتمر عدن الصحفي، 28 أكتوبر 2026، مصدر سابق.

[20] يمن مونيتور نقلًا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 3 نوفمبر 2026، مصدر سابق.

النفايات في الشوارع والأسواق والأحياء السكنية ومجاري السيول، ولجأ السكان إلى حرقها، ما ولّد سحبًا من الدخان الأسود فوق أحياء مثل عصيفرة.[21]

وتتجاوز خطورة هذا الوضع التلوث المباشر. فالسلطة المحلية تتخلص حاليًا من النفايات في مسارات تصريف السيول، وهي ممرات حيوية يؤدي انسدادها إلى تحويل مياه الأمطار نحو الأحياء السكنية مع أول موسم أمطار، بما يعنيه ذلك من أضرار واسعة. وقد خصصت السلطة المحلية عشرة ملايين ريال وكميات من الديزل لدعم أنشطة نظافة طارئة وتحديد مواقع بديلة للتخلص من النفايات، غير أن هذه الموارد لا تسد الفجوة القائمة. ويقترن ذلك بتسجيل أكثر من 1,400 حالة إسهال مائي حاد واشتباه كوليرا خلال أسبوع واحد.[22]

ب. الصحة: من نقص الإمداد إلى توقف الخدمة

تواجه 12 مستشفى و18 مركزًا صحيًا في المدينة خطر تراجع الخدمة أو التوقف الكامل، فيما توقف 120 مرفقًا صحيًا كليًا و66 جزئيًا في المديريات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي. وتراجع المخزون الدوائي إلى 30% لأدوية الطوارئ، و5% للمحروقات، و2% للأكسجين، مع تضرر 15 سيارة إسعاف و22 سريرًا للعناية المركزة.[23]

وأبرز ما يهدد استمرار الخدمة هو مركزا غسيل الكلى اللذان يقدمان نحو 6,300 جلسة شهريًا لنحو 1,110 مرضى، إلى جانب 192 مريضًا في العناية المركزة و154 مولودًا يعتمدون على الحضّانات. وتفيد البيانات المتاحة بأن المرضى يحتاجون إلى نحو 210 جلسات غسيل يوميًا، وهو رقم لا يحتمل انقطاعًا في الوقود أو المحاليل.

وفي 2 نوفمبر، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن نحو 250 ألف شخص فقدوا الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية في المدينة المحاصرة، بينهم أكثر من 186 ألف طفل دون الخامسة و23 ألف امرأة حامل، وأن 12 مستشفى مهددة بالإغلاق أو قلصت خدماتها بالفعل بسبب نقص الوقود والمستلزمات الحيوية.[24] وفي تقدير أحدث، أفاد وكيل محافظة تعز لشؤون الصحة بأن نحو 40% من المستشفيات أغلقت أبوابها، وأن ما تبقى منها يعمل بنصف طاقته بسبب نقص الوقود.[25] ويجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء الصحيين تنسيق خطة طوارئ مدتها 90 يومًا للحفاظ على الخدمات المنقذة للحياة.[26]

ج. النزوح والتعليم والمساعدات

سجلت المنظمة الدولية للهجرة، في بيانها الصادر في 1 نوفمبر، نزوح 300,391 شخصًا (50,059 أسرة) منذ بدء التصعيد في يونيو، فرّ منهم 299,335 شخصًا بين مطلع أغسطس و31 أكتوبر. واستحوذت محافظة تعز على النصيب الأكبر بنحو 133,800 شخص، أي 45% من الإجمالي، تلتها لحج (24%) وعدن (19%).[27] وتواصل هذه الأرقام الارتفاع: فقد أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 8 نوفمبر إلى بلوغ إجمالي النازحين نحو 313 ألف شخص منذ مطلع أغسطس، وإلى أن تعز تمثل نحو خمسي هذا الإجمالي.[28]

وداخل مدينة تعز نفسها، تشير البيانات الحكومية إلى وجود 9,082 أسرة نازحة في المديريات الثلاث الحضرية والمديريتين المجاورتين لها، تتركز أكثريتها في مديرية المظفر (5,868 أسرة)، تليها القاهرة (1,313) فصالة (470)، ثم صبر الموادم (729) ومشرعة وحدنان (702).[29] ويقدّر فريق الاستجابة المشترك أن استمرار التصعيد وقيود الوصول قد يدفع ما يصل إلى 130 ألف أسرة إلى النزوح نحو مدينة تعز، وهو سيناريو يتجاوز بأضعاف قدرة المدينة الاستيعابية الحالية.

أما في التعليم، فقد تأثر 539,051 طالبًا وطالبة في المحافظة، بينهم 452,664 في التعليم الأساسي و86,387 في المرحلة الثانوية، إلى جانب تعطل الدراسة في تسع جامعات حكومية وأهلية تضم قرابة 45 ألف طالب وطالبة. وقد عُلّقت الخدمة التعليمية في المحافظة مطلع أكتوبر،

---

[21] الجزيرة، «حرق النفايات يخنق مدينة تعز المحاصرة»، 5 نوفمبر 2026.

[22] UN News، 2 نوفمبر 2026، مصدر سابق. لا تحدد المصادر المتاحة ما إذا كان هذا الرقم خاصًا بمدينة تعز أم بنطاق أوسع.

[23] مؤتمر عدن الصحفي، 28 أكتوبر 2026، مصدر سابق.

[24] Arab News, «All roads to Taiz closed, Yemen health system buckling…», 2 November 2026, نقلًا عن المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

[25] الجزيرة، 7 نوفمبر 2026.

[26] Xinhua نقلًا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 3 نوفمبر 2026.

[27] المنظمة الدولية للهجرة – مصفوفة تتبع النزوح، بيان 1 نوفمبر 2026، كما نقلته وسائل إعلام.

[28] Prensa Latina نقلًا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 8 نوفمبر 2026.

[29] وثيقة «عرض الوضع الانساني»، مصدر سابق، نقلًا عن بيانات حكومية. وأشار محافظ تعز في مؤتمر عدن إلى نحو 6,400 أسرة نازحة جديدة داخل المدينة.

وأطلقت الحكومة التعليم عن بُعد سعيًا للحيلولة دون فقدان العام الدراسي.[30] كما أن لجوء بعض الأسر النازحة إلى المدارس كمأوى مؤقت يقلص المساحات التعليمية المتاحة.

وعلى صعيد الاستجابة، تحوّل برنامج الأغذية العالمي في 17 أكتوبر من المساعدة العينية إلى المساعدة النقدية الطارئة، مستهدفًا نحو 21,833 أسرة (قرابة 132 ألف شخص) في مديريات القاهرة والمظفر وصبر الموادم وصالة، مع رفع قيمة التحويل استجابة لارتفاع الأسعار. كما وصلت برامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض إلى 7,585 أسرة مع خطط لتغطية 12,727 أسرة إضافية.[31]

غير أن التحول إلى النقد ينطوي على مفارقة اقتصادية يجب التعامل معها بوضوح: فضخ السيولة في سوق مقيدة العرض يرفع الطلب الفعلي دون أن يزيد الكميات المتاحة، ما قد يسرّع استنزاف المخزون ويدفع الأسعار إلى الأعلى. ولذلك فإن جدوى المساعدة النقدية في تعز مشروطة بأن يرافقها فتح فعلي لقنوات الإمداد ومراقبة دقيقة للأسعار والمخزون، وإلا تحولت إلى تضخم إضافي يتحمله المستفيدون أنفسهم. وقد خفضت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة محتوى السلة الغذائية بحذف السكر منها لتوسيع عدد المستفيدين، وهو إجراء يعكس ضيق الموارد لا تحسن الوضع.[32]

خامسًا: التقدير للأسبوعين إلى الأربعة المقبلة

تتوقف تطورات الأزمة خلال الفترة المقبلة على ثلاثة عوامل: انتظام دخول السلع والمشتقات النفطية، وتخفيف القيود على الطرق، وقدرة الجهات المحلية والإنسانية على توسيع نطاق الاستجابة. ويعرض الجدول الآتي المسارات الثلاثة المحتملة.

المسار المحتمل	الشروط والمؤشرات	الأثر المتوقع
1. استمرار الإغلاق (الأرجح)	بقاء طريقي هيجة العبد وكربة مغلقين، واستمرار الاعتماد على مسار الحوبان – البرح – البيرين	استنزاف سريع لمخزون محدود أصلًا، وعودة الأسعار إلى مستويات مطلع أكتوبر، واتساع الفارق بين أسعار تعز وعدن، وتوقف خدمات صحية ومائية لنفاد الديزل
2. انفراج جزئي متقطع	فتح محدود ومتقطع لأحد الطرق، ودخول شحنات غير منتظمة من الوقود والسلع	تحسن مؤقت في التوافر مع بقاء الأسعار وفجوات الإمداد مرتفعة، واستمرار إحجام التجار عن بناء مخزون
3. ممر منتظم ومعلن	ترتيب معلن ومضمون لساعات عبور ثابتة للشاحنات والصهاريج وسيارات الإسعاف	استعادة تدريجية لثقة التجار، وإعادة بناء المخزون، وتراجع الأسعار نحو مستويات ما قبل التصعيد، واستئناف الاستجابة الإنسانية بكامل نطاقها

ويرجّح المركز المسار الأول خلال الأسبوعين المقبلين، استنادًا إلى أن إغلاق مطلع نوفمبر شمل الطرق المتبقية كافة، وأن أي فتح مسجَّل حتى تاريخ هذه الإحاطة لم يتجاوز ساعتين. ويعني ذلك أن الانفراج الذي شهده أواخر أكتوبر لا ينبغي أن يُقرأ كمؤشر على تحسن مستدام.

مؤشرات الإنذار المبكر التي يوصي المركز بتتبعها أسبوعيًا: عدد ساعات فتح الطرق وعدد الشاحنات الداخلة فعليًا؛ وسعر كيس الدقيق (إنذار عند تجاوز 55 ألف ريال)؛ وسعر أسطوانة الغاز في السوق الموازية (إنذار عند تجاوز 30 ألفًا)؛ ومخزون الديزل المتاح لمضخات المياه والمستشفيات؛ وعدد جلسات غسيل الكلى المنفذة مقابل المطلوب؛ وعدد حالات الإسهال المائي الحاد الأسبوعية.

سادسًا: التوصيات العاجلة

الأولوية	الإجراء المطلوب	الجهات المعنية
عاجلة جدًا	التوصل إلى ترتيب معلن ومُراقَب لفتح الطرق المؤدية إلى المدينة بساعات عبور ثابتة للشاحنات التجارية والإنسانية وصهاريج المياه وسيارات الإسعاف، ووقف إجبار الشاحنات على تفريغ حمولتها في نقاط العبور	الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص؛ القوات المسيطرة من الجانبين؛ الدول المؤثرة والاتحاد الأوروبي
عاجلة جدًا	تسهيل نقل الكميات الموجودة بالفعل في عدن ولحج (نحو 1.5 مليون لتر بنزين ومليوني لتر ديزل و52 مقطورة غاز) وضمان وصولها بصورة آمنة ومنتظمة	الحكومة اليمنية؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ مجموعة اللوجستيات
عاجلة جدًا	تخصيص حصة ديزل مضمونة ومعلنة للمستشفيات ومراكز غسيل الكلى وآبار المياه وآليات النظافة من أي كمية تدخل المدينة، قبل التوزيع العام	السلطة المحلية؛ منظمة الصحة العالمية.

[30] مؤتمر عدن الصحفي، 28 أكتوبر 2026، مصدر سابق؛

[31] وثيقة «عرض الوضع الإنساني في تعز»، مصدر سابق، نقلًا عن تحليل مجموعة النقد بتاريخ 19 أكتوبر 2026.

[32] وثيقة «عرض الوضع الإنساني في تعز»، مصدر سابق.

الأولوية	الإجراء المطلوب	الجهات المعنية
عاجلة	معالجة أزمة النفايات بوقف الطمر في مسارات تصريف السيول قبل موسم الأمطار، وتأمين موقع بديل ووقود وحوافز للعمال، والحد من الحرق المكشوف	صندوق النظافة والتحسين؛ السلطة المحلية.
عاجلة	اقتران أي توسع في المساعدة النقدية بإجراءات من جانب العرض ومراقبة أسبوعية للأسعار والمخزون، تفاديًا لتسريع استنزاف السلع ورفع الأسعار	برنامج الأغذية العالمي، منظمات الإغاثة والمنظمات التنموية.
عاجلة	نشر بيانات دورية معلنة عن الكميات الداخلة والموزعة ومناطق التوزيع، ومراقبة الأسعار ومنع الاحتكار، بما يقلص الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية	مكتب الصناعة والتجارة؛ شركة النفط؛ الجهات الرقابية
متوسطة	دعم الأسر التي فقدت مصادر دخلها (أكثر من 15 ألف أسرة) والمنشآت الصغيرة المتضررة، واستئناف المشروعات التنموية المتوقفة، وتوفير ضمانات أو تسهيلات ائتمانية تخفض علاوة المخاطرة على شحنات التجار	الحكومة والمانحون؛ الغرفة التجارية الصناعية؛ البنك المركزي؛ المنظمات المحلية والدولية

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الـدراسـات والإعــلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

00967 -4- 239206

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
@Economicmedia